هو شبهاتهم انا فرضنا سوادات متناقصة بان يكون السواد الاول ضعف الثاني
والثاني ضعف الثالث وهكذا الى ان ينتهي الى البياض الحق فنسبته الى السواد الا ضعف
الذي يليه كنسبة هذا السواد الى الاشد الذي فوقه فلو كانت السوادات متفقة
المهية كان هو والبياض ايضا كذلك هف وهو منقوض بالمقدار لجريان مقدمات
الدليل فيه والحل ان الكيفيات في الشدة والضعف غير متناهية الحد فذلك
الفرض محال كما في الكميات الاختلاف الثالث لما جوزا الاشراقية التشكيك
في الماهية فسروا الشدة والضعف بكمال نفس المهية وضعفها وهو متصور
على انحاء قد يكون بحيث يكون اثار المهية اكثر وقد يكون بحيث ينتزع عنه الوهم
امثال الاضعف والمحقق الدواني لما خالفهم اتباعا للمشائين غير التفسير وقال
كما اشار اليه المص ومعنى كون احد الفردين اشد انه بحيث ينتزع عنه العقل
امثال الاضعف ويحلله العقل اليها بمعونة الوهم اي الى امثال الاضعف حتى
ان اوهام العامة تذهب الى انه اي الاشد متالف منها اي من امثال الاضعف
فافهم فسره بعضهم بكثرة آثار المهية وهذا ايضا لا يناسب مذهب المشائين
الاختلاف الرابع قال الاشراقيون الزيادة والقوة والشدة امر واحد وهو كمال
المهية لكن اذا وجدت في الكم سميت شدة وكذا اصطلحا لكن هذه الاطلاقات
عرفية لا اعتداد بها في العلوم الحكمية والمشاؤن زلوا وقالوا بتغايرها نظرا
الى الاطلاقات ونا قضوا انفسهم حيث لم يجوزا كون الخط اشد خطية وجوزوا كونه
اشد طولا مع ان الطول هو الخط والمص اختار مذهب الاشراقية حيث عرف
الشدة بما يتناول الزيادة ايضا الاختلاف الخامس ان الجوهر هل يشتد ام لا
قال الاشراقيون نعم وهو ظاهر على اصلهم فانهم عنوا بها كمال المهية والمهية
الجوهرية في الفيل اكمل من البعوضة لظهور آثار الكثيرة في الفيل دونها وعلى ما فسره

ل زيادة وازدياد ونقص في الجواهر كمية ... وازدياد ونقص في الكيف سميت ...

اتباع

اتباع المشائين له بحويز ايضا فان من الجايز ان يكون بعض المفارقات
بحيث ينتزع عنه امثال مفارق آخر ولم يدل دليل على خلافه وقد ادعى الاشراقيون
فيه المشاهدة بالرياضات وقال المشاؤن لا يشتد الجوهر ولم يقيموا عليه دليلا
بل بنوا على مجرى العرف حيث لم يطلق على جوهر انه اشد من جوهر آخر والله اعلم
بالصواب والزيادة والنقصان على اصلهم ايضا يتصف الجوهر بهما فانهم قالوا
المقدار جوهر وعين الجسم مع انه يتصف بهما والله اعلم بحقيقة الحال وان كثر
معناه فان وضع ذلك المفرد لكل من المعاني باوضاع فخرج نحو انا ابتداء بلا
تخلل نقل فمشترك اختلف اولا في امكانه ثم في وقوعه ثم في كونه للضدين
والحق عند الجماهير انه اي المشترك واقع في كلام العرب بل في كلام الله
تعالى حتى بين الضدين كالقرء للحيض والطهر لكن ليس له عموم ومنع بعضهم
ارادة كل معانيه حقيقة عندنا خلافا للشافعي رح واما ارادة جميع معانيه على
انه معنى واحد مجازي او احد معانيه بان يكون الآخر من جزئياته فجائز اتفاقا
والتفصيل في كتب الاصول والمرتحل وهو اللفظ المنقول عن معناه الاصلي
الى الآخر من غير مناسبة قيل من المشترك لانه لما لم يكن بين المنقول عنه و
المنقول اليه مناسبة فكانه وضع لكل منهما ابتداء والجمهور على انه قسيم له
وإلا يكن وضعه لهما ابتداء بل للاول فقط بان اشتهر في الثاني المنقول
اليه بان يفهم من غير قرينة فمنقول شرعي ان كان الناقل الشرعي او عرفي
خاص ان كان صاحب عرف خاص او عرفي عام ان كان عرفا عاما قال
سيبويه الاعلام كلها منقولات خلافا للجمهور من النحاة وإلا اشتهر
في الثاني المنقول اليه بل يحتاج في فهمه الى قرينة صارفة عن الاول فحقيقة في
الاصل ان استعمل فيه ومجاز في الثاني ان استعمل فيه فالمفرد قبل الاستعمال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)